كلية الآداب

مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

السنة ٢٧ العدد (١٠٦) يوليو ٢٠١٦م

مجلة فصلية محكمة

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٨)

إجراء القول مُجرى الظن

"جمع ودراسة"

إعداد

د/ محمد عبد القادر هنادى

كلية الآداب بجدة - جامعة الملك عبد العزيز

السنة ٢٧ العدد (١٠٦) يوليو ٢٠١٦م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

إجراء القول مُجري الظن

جمع ودارسة

د/ محمد عبدالقادر هنادى

كلية الآداب بجدة – جامعة الملك عبدالعزيز

المقدمة

الحمدلله الذي أنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم القرآن الكريم بلسان عربي مبين ، ورضي الله عن أصحابه الذين كانوا أفصح الناس بعد رسولهم الأمين ، ونشروا هذه اللغة المباركة في العالمين ، وبعد :

فهذا بحث جعلته بعنوان"إجراء القول مجرى الظن دراسة وجمعاً" ، والذي مغني إلى الكتابة فيه أسباب كثيرة كانت تشغل بالي ، وربما بال كثير من المشتغلين بالدرس النحوي حول مسألة إعمال القول عمل الظن بشروط عموماً ، وإعماله بلا شروط خصوصاً ، ومن تلك الأسئلة :

هل هذا الإعمال بلا شروط كان خاصاً بقبيلة بني سليم ؟

ألم تكن هناك قبائل عربية أخرى تشاركها في وكيف انتقلت هذه الظاهرة اللغوية إلى شعرهم مع أنهم لم يعيشوا في ديار بني سليم وقد يقول قائل : ألم يرد في القراءات قراءة قرآنية واحدة لدى قارئ سلمي كأبي عبدالرحمن السلمي أو غيره من القراء يمكن الاحتجاج بها على صحة ماذهب إليه النحاة المتقدمون والمتأخرون ، عندما نسبوا لغة الإعمال بلا شروط لبني سليم ؟

وأخيراً ومع التسليم بصحة الرواية التي نقلها سيبويه في كتابه عن أبي الخطاب الأخفش الكبير ، ومضمونها –كما سيأتي – أنه سمع من سلميين أنهم يجرون القول مجرى الظن بلا شروط ...

هل يمكننا أن نجعها لغة فصيحة ، يجوز القياس عليها في الاستعمال ، أم أنها لغة لبعض عوام بني سليم؟

هذه الأسئلة وسواها هي التي دفعتني إلى الكتابة في هذا الموضوع ، لعلي أقم إجابات عنها في صفحات هذا البحث ، أما المنهج الذي سلكته في الحديث عن هذا الموضوع فيمكنني إيجازه في معلمين أساسين :

١- تتبعت آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين في هذه المسألة النحوية في ضوء الرجوع إلى مصنفاتهم الأصلية ابتداء بكتاب سيبويه ، وانتهاء بمؤلفات السيوطي ، والصبان ، والأزهري وغيرهم من النحاة المتأخرين ، وفي ضوء المادة العلمية التي جمعتها تكون لدي رأي واضح ذكرته في النتائج التي توصلت إليها .

٢- لم اكن مجرد ناقل لآراء النحاة ومذاهبهم ، إنما كنتُ في نعظم الأحيان أختار الرأي الراجح ، وذلك في ضوء الاعتماد على الأدلة السماعية الواردة في القراءات القرآنية ، أو الأحاديث الشريفة ، ماجاء في كلام العرب شعرهم ونثرهم ، كذلك قمتُ بتتبع الشواهد الشعرية التي ذكرها النحاة في باب إجراء القول مجرى الظن بلا شروط في مكانها الأصلية ، وهي الدواوين ، ثم قارنتُ بينها وبين ماجاء في كتب النحو ، إضافة إلى قراءة بعض المصارد التاريخية عن قبيلة بني سليم عموماً ، وعن سيرة الشعراء الذين استشهد النحاة بشعرهم في مسألة إعمال القول عمل الظن بلا شروط.

وقد اشتمل البحث على : مقدمة ، ومبحثين ، وخاتمة ، وفهارس .

أما المقدمة فقد ذكرت فيها أهم الأسباب التي دفعتني إلى الكتابة في هذا الموضوع إضافة إلى المنهج الذي اتبعته في تدوينه .

وقد جاء البحث في مبحثين :

المبحث الأول : شروط إجراء القول مجرى الظن .

المسألة الأولى : مذهب العرب في إجراء القول مجرى الظن .

المسألة الثانية : شروط إجراء القول مجرى الظن.

المبحث الثاني : لغة بني سليم .

المسألة الأولى : أقوال النحاة في لغة بني سليم .

المسألة الثانية: القول المختار في ماجاء على لغة بني سليم .

أما الخاتمة : فقد ذكرت فيها أهم نتائج البحث .

وبعد فإنني أسأل الله تعالى أنني قد وفقتُ لما ذكرتهُ في صفحات هذا البحث ، وماوصلتُ إليه من نتائج ، فإن أصبت فلله الحمد والمنه ، وإن كان غير ذلك فحسبي

أنني بذلتُ الجهد ، وأسأله سبحانه أن يأجرني عليه بالنية الصادقة في السعي لخدمة لغتنا الخالدة لغة القرآن الكريم .

المبحث الأول : شروط إجراء القول مُجرى الظن للعرب في إجراء القول مَجرى الظن مذهبان:

أولهما: مذهب عامة العرب[١]أ،هـ يجوز إعمال القول عمل الظن إلا بشروط ، وثانيهما: مذهب بني سليم ، إذ يجوز عندهم أن يعمل الفعل "قال" عمل "ظن" بلا شروط ، وسيأتي ذكر ذلك مفصلاً [٢].

وقد اختلف النحاة في تلك الشروط ، وهذا بينا مفصل بها.

الشرط الأول: تضمين القول معنى الظن:

ذهب جمهور النحاة[٣] إلى أن الفعل "قال" لا يعمل عمل "ظن" إلا إذا تضمن معنى "الظن" ، وهذا عام في لغات القبائل العربية واللغة السَّليميته[٤].

وذهب نحاة آخرون منهم الأعلم[٥] ، وابن خروف[٦] ، إلى أن القول قد يجزي في العمل مجرى الظن وإن لم يكن متضمناً معناه وإلى هذا أشار أبو حيان بقوله وهو يتحدث عن "قال" :" فإن لم يُضمن معنى الظن لم يعمل أصلاً ... وذهب الأعلم[٧]، وابن خروف[٨]إلى أ، القول قد يجزي في العمل مجرى الظن دون معناه [٩]" ، وعلى هذا الرأي يجوز أن نقول : قال زيدٌ النجاح سهلاً.

واستشهد المجيزون بقول الشاعر :

قالتْ وكنتُ رجلاً فطينا هذا وريتٌ البيت إسرائينا[١٠].

الشاهد فيه قوله : "قالت ...هذا ...إسرائينا" ، حيث أعمل "قال" عمل "ظن" ،فنصب مفعولين أحدها : اسم الإشارة "هذا" ، وثانيهما : "إسرائينا".

أما النحاة الذين لم يجيزوا عمل "قال" عمل "ظن" إلا إذا تضمن معناه تأولوا[١١] الشاهد السابق على أن "هذا " مبتدأ ، "إسرائينا" مضاف إلى محذوف يقع خبراً ، وتقدير الكلام "هذا ممسوخ إسرائينا " ، فحذف المضاف ، وأبقى المضاف إليه واستدلوا على جواز حذف المضاف بقوله تعالى (تريدون عرض الدنيا والله يريد

الآخرة)[١٢] يجزأ الآخرة ، على تصدير مضاف محذوف يقع مفعولاً به ليريد، والراجح عندي هذه المسألة ماذهب إليه الأعلم ، وابن خروف وغيرهما وذلك لما يأتي:

١) الأصل عدم الحذف ، ولأن حذف المضاف والمضاف إليه قليل.

٢) نصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض القبائل العربية [١٣].

الشرط الثاني : الفعل المضارع مُسندً إلى تاء المخاطب :

ومن شروط إجراء القول مجرى الظن عند جمهور النحاة أن يكون الفعل مضارعاً مسنداً إلى تاء المخاطب [١٤]، نحو: أتقول زيداً مسافراً ؟ إذ لا يجوز عندهم أن يأتي "القول " في صيغة الماضي نحو :أقلتَ زيداً أخاك؟ ، أو في صيغة المضارع المتكلم ، نحو: أأقولُ زيداً مسافراً ؟ أو في صيغة المضارع الغائب ، نحو : أيقول زيدٌ خالداً مسافر؟.

ففي الأمثلة السابقة – كما قال الشاطبي: " الحاكية واجبة" .[١٥]

وذهب نحاة آخرون إلى جواز إعمال "القول" عمل " الظن" بغير هذا الشرط[١٦]، واختلفت أقوالهم في ذلك ، فقد سو السيرافي الفعل الماضي "قُلْتَ" بالمضارع "تقول" كما قال ابن هشام [١٧].

وذهب القاسم الثمانيني إلى جواز إعمال القول عمل الظن بشرط الاستفهام فقط، كان للمخاطب أو الغائب.[١٨].

وذكر السيوطي [١٩] أنه يجوز عند الكوفيين إجراء "القول" مجرى "الظن" بشروط المضارع إذا كان بصيغة الأمر.

والرأي الذي اختاره في هذه المسألة وأرجحه هو ماذهب إليه جمهور النحاة ؛ وذلك لما يأتي :

١- أكثر العرب [٢٠]يعملون "القول " عمل "الظن" إذا كان الفعل مضارع مسنداً للمخاطب ، سيأتي بيان ذلك لدى الحديث عن الشرط الرابع .

٢- ذكر سيبويه –رحمه الله – أن الفعل الماضي "قُلْتُ" الأصل فيه أن مابعده على الحكاية ، جاء ذلك لدى حديثه عن إجراء "القول " مجرى "الظن" :" ولم تجعل "قلت" ك " ظننتُ " ؛ لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون مابعدها محكياً

فلم تدخل في باب "ظننتُ"لأكثر من هذا [٢١] ، كما أن "ما" لم تَقُوَ قوة "ليس" ، ولم تقع في كل مواضعها ؛ لأن أصلها عندهم أن يكون مابعدها مبتدأ".[٢٢]

الشرط الثالث: الفعل المضارع للحال :

ومن شروط إجراء "القول" مجرى "الظن" أن يكون الفعل المضارع للحاضر [٢٣] لا للاستقبال ، وإليه ذهب ابن مالك –رحمه الله– ويظهر ذلك في قوله : "ويخص أكثر العرب هذا الالحاق بمضارع المخاطب الحاضر ... نحو : أتقولُ زيداً منطلقاً "[٢٤].

وأنكر أبو حيان هذا الشرط الذي ذكرهُ صاحب الألفية وقال في رده عليه :"ولم يشترط أصحابنا هذا الشرط ، بل إطلاقهم يدل على أنه يجوز أن يكون للحال[٢٥] وللاستقبال[٢٦].

واستدل أبو حيان على جواز أن يكون المضارع للاستقبال بقول عمر بن أبي ربيعه :

"أما الرحيل فدونَ بعدِي غدٍ فمتى تقولُ الدار تجمعنا[٢٧].

الشاهد فيه قوله : "الدار تجمعنا " حيثُ استعمل الشاعر الفعل "تقولُ" بمعنى "تظنُ" ، ونصب مفعولين : أولهما : "الدار " ، وثانيهما : "تجمعنا " في محل نصب مفعول به ثاني ، والفعل "تقولُ" على مذهب أبي حيان ليست للزمان الحاضر كما قال ابن مالك ، ولكنهُ للزمان المستقبل ، لأن الشاعر لم يستفهمهُ عن ظنه في الحال أن الدهر تجعه وأحبابه ، بل استفهمهُ عن وقوع ظنه ، لا عن ظنه في الحال ،أما على مذهب ابن مالك فإن الظرف "متى " متعلق بالفعل "تجمعنا" ، إذ المستبعد هو الجمع بينه وبين أحبته ، وليس المستبعد ظن الجمع بينه وبينهم ".

والرأي الذي اختاره في توجيه هذا البيت أن كلا القولين ، قول ابن مالك ، وقول أبي حيان قولٌ مقبول.

الشرط الرابع: الفعل المضارع المخاطب مسبوقٌ باستفهام:

اشترط جمهور النحاة [٢٨] أن يكون الفعل المضارع المخاطب مسبوقاً باستفهام ، "ولم يقيدهُ ابن مالك –كما قال الشاطبي– بأداة دون غيرها فاقتضى الإطلاق في جميع أدوات الاستفهام فتقول : أتقولُ زيداً صاحبك؟ وهل نقولُ زيداً صاحبك ومتى تقول زيداً منطلقاً؟ ".

ولا فرق بين كون الاستفهام بالحرف أو الاسم كما صرح بذلك ابن هشام.[٢٩]
وذكر أبو حيان أن بعض النحاة ألغى شرط الاستفهام إذا يجوز عندهم :تقولُ زيداً منطلقاً .[٣٠]
وماذهب إليه جمهور النحاة من اشتراط كون الفعل مضارعاً بتاء المخاطب مسبوقاً باستفهام هو الصواب ، وسيأتي بيان ذلك مفصلاً لدى حديث عن الشرط الخامس .

<u>الشرط الخامس:</u>جواز الفصل بين الفعل المضارع وأداة الاستفهام بالظرف أو الجار والمجرور .
ومن شروط إعمال القول عمل الظن ألا يفصل بين الفعل المضارع وأداة الاستفهام إلا بالظرف ، أو الجار والمجرور ، أو المعمول ، فمثال الفصل بالظرف : أعندك تقول زيداً جالساً؟
ومثال الفصل بالجار والمجرور :أفي الدار تقول زيداً جالساً ؟ ، ومثال الفصل بالمعمول :أزيداً تقول مسافراً ؟.
١) وإلى هذا الرأي ذهب سيبويه حيث قال لدى حديثه عن هذه المسألة: "تقول " في الاستفهام شبهوها بـ "تظن" ، ولم يجعلوها كـ"تظن " و "أظن" في الاستفهام ... وسأفسر لك –إن شاء الله – مايكون بمنزلة الحرف في شيء ثم لا يكون معه على أكثر أحواله ، وذلك قولك : متى تقول زيداً منطلقاً ، وأتقول عمراً ذاهب ... لا ينفصل بها كما لما يُفصل بها في :أكلَّ يوم زيداً تضربه.

فإن قلت : أ أنت تقول زيدٌ منطلقٌ رفعت ، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام في قولك :أأنت زيدٌ مررت به ، فصارت بمنزلة أخواتها ، وصارت على الأصل .[٣١]
وتتبعه في ذلك كثيرٌ من النحاة [٣٢] ، منهم الأخفش إذا لحكاية واجبة "عنده إذ ا فصل بين الفعل المضارع وأداة الاستفهام بالضمير نحو: أ أنت تقول زيدٌ منطلق ؟
وقال الشاطبي مبيناً سبب جواز فصل الفعل بظرف ، أوجار ومجرور ،أو عملٍ ، أو بغير ذلك ، فإن الفصل بأحد الثلاثة فهو مفتقر ، لأنها معمولات القول ، أو معمولات معمولاته ، والمعمول إذا تقدم على العامل فهو في نية التأخير ، فكأنك حين قلت :

أخي الدار تقول زيداً قاعداً ؟ وأزيداً تقول قائماً ؟ وأقائماً تقول أخاك ... فكأنك قلت : أتقول زيداً قاعداً في الدار ؟ وأتقول زيداً ساكناً عندك ؟ فالاتصال حاصل [٣٣].

وذهب نحاة آخرون إلى جواز الفصل بالضمير ،نحو :أأنت تقول زيداً مسافراً ؟ ،غليه ذهب الكوفيون وغيرهم كما ذكر أبو حيان [٣٤] وقال السيوطي : "لا يضر الفصل مطلقاً ولو بأجنبي نحو : أأنت تقول زيداً منطلقاً ؟ وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ماعدا سيبويه والأخفش .[٣٥]

يترجم عندي في هذه المسألة ماذهب إليه سيبويه ومن تبعه من النحاة من حيث قولهم : إنه لا يجوز الفصل بين الفعل المضارع وأداة الاستفهام إلا بالظرف ، أو الجار والمجرور ، أو المعمول ، والنحاة الذين أجازوا الفصل بينهما بالضمير وغيره رأيهم مرجوحوذلك للأسباب الآتيه:

١-إن السماع الوارد في الحديث الشريف ، وكلام العرب يقوي مذهب سيبويه وتابعيه ، ومنها : قول الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخاري :قول الكيت :

أجهالاً تقول بني لؤيً لعمزرُ أبيك أم متجاهلينا[٣٦].

والشاهد فيه قوله " أجهالاً تقول " حيث أعمل "تقول" عمل "تظن" ، فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله "أجهالاً" ، وثاني قوله "بني لؤي" ، مع وجود الفاصل ، وهو المعمول "جهالاً".

"آلبرَّ تقولون بهى "[٣٧]،والشاهد فيه أنه فصل بين الفعل "تقولون" الذي عمل عمل "ظن" وبين همزة الاستفهام بمعمول الفعل وهو "البرَّ" إذ وقع مفعولاً به أولاً ، و"بهنى" المفعول به الثاني ، وهما في الأصل مبتدأ وخبر .[٣٨]

ومن السماع الوارد في جواز الفصل بين أداة الاستفهام والفعل المضارع "تقول" بمعمول الفعل .

ومما ورد عن العرب في جواز الفصل بين أداة الاستفهام والفعل بالظرف في قول الشاعر :

أبعد بُعدٍ تقولُ جامعة شملي بهم أم دوامُ البُعْدِ [٣٩].

حيث فصل بين أداة الاستفهام "الهمزة" والفعل الجاري مجرى "الظن" تقولبالظرف "بَعْدَ".

٢- إن الفصل بالضمير بين أداة الاستفهام والفعل "تقول" لايجوز كما قال ابن يعيش : "لايجوز: أأنت تقول زيداً قائماً ؛لأنك تفصل بالاسم المبتدأ بين أداة الاستفهام والفعل .

فخرجت "تقول" عن الاستفهام ، وعادت إلى حكمها من الحكاية كما تقول : أأنت زيدٌ مررت به فترفع ؛لأن الاستفهام لم يقع على الفعل .(٤٠)

٣- لم يرد في السماع -فيما أعلم- شاهدٌ واحدٌ جاء فيه الفصل بين أداة الاسفهام والفعل "تقول" بالضمير أو غيره سوى الظرف أو الجار المجرور أو المعمول .

<u>الشرط السادس:</u> الفعل غير مُعَدٍّ باعلام .

هذا الشرط ذكره السهيلي(٤١) ، وهو ألا يكون الفعل "تقول" قد عُديَّ باللام لمعمول نحو : أتقولُ: لزيدٍ عمروٌ منطلقٌ ، إذ لاتجوز إلا لحكاية ، والجملة في هذه الحال في محل نصبسدت مسدَّ المفعولين .

بقيت مسألة مهمة تجب الإشارة إليها وهي ماحكم الإعمال إذا توفرت الشروط السابقة المذكورة أواجب أم جائز ؟،ذهب سيبويه -رحمه الله- إلى الجواز ، وجاء هذا صريحاً في قوله لدى حديثه عن هذه المسألة :" وإن شئت رفعت بما نصبت "(٤٢)، وتابعه نحاة كثيرون ، فمنهم ابن مالك إذ قال في شرح التسهيل :"والحكاية جائزة مع استفياء شروط الإلحاق لأنها الأصل"(٤٣).

وقال الشاطبي : "إن شروط الإعمال في مذهب الجماعة إذا توفرت كانت الحطكاية جائزة (٤٤) رجوعاً إلى الأصل في القول ، ولم يلزم الإعمال ".

ومن الشواهد على جواز إعمال القول عمل الظن مع توفر الشروط السابقة أو الرفع على الحكاية قول عمرو بن معد يكرب :

علام تقول الرمح يثقلُ عما تقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل سحرت(٤٥)

قال ابن مالك بعد أن ذكر هذا الشاهد الشعري :" ينشد بيت عمرو بن معد يكرب بنصب الرمح ورفعه ، فمن نصب فعلى الإلحاق [٤٦]، ومن رفع فعى الحكاية ".[٤٧]

في نهاية هذا البحث أقول : إن إجراء القول مجرى الظن بالشروط الأربعة التالية المتضمن عليها هو الصحيح والراجح ، وهي :

١- تضمين القول معنى الظن .

٢- فعل "القول " مضارع مسند إلى تاء المخاطي .

٣- الفعل المضارع المسبوق بأداة استفهام .

٤- ألا يفصل بين الفعل المضارع وأداة الاستفهام إلا بالظرف ، أو الجار المجرور ، أو المعمول .

وإضافة إلى ماسبق ذكره من أدلة سماعية وقياسية لدى الحديث عن الشروط السابقة مفصلاً ، فإن من الأدلة على ترجيح هذا المذهب الذي أختاره في هذه المسألة :

١- مذهب عامة العرب [٤٨] وجهورهم -كما قال ابن مالك- أنهم لا يجرون القول مجرى الظن إلا بشروط ".

٢- إن السماع الوارد في إجراء القول مجرى الظن توفرت في معظمه شروط الإعمال ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري :"آلبرَّ تقولون بهنى"[٤٩] أي ، آلبر تظنون ، وقوله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه البخاري : "ماتقول :وذلك يبقي من وزنه[٥٠] :

وحكى الكسائي :أتقول للعميان عقلاً[٥١] ، أي أتظن .

أما الشواهد الشعرية التي ذكرها النحاة على إعمال القول عمل الظن مع توفر الشروط.

فهي كثيرة ويمكنني أن أذكرها فيما يأتي :

١- قول هدبة بن خشرم :

متى "تقول" التقلص الرواسما يحملن أم قاسم وقاسماً[٥٢].

فقد جاء الفعل "تقول" في صيغة المضارع "عاملاً عمل " تظن " ، ناصباً مفعولين أولهما : "التقلص" ، وثانيهما : جملة "يحملن ".

٢- قول عمر بن أبي ربيعة :

أما الرحيلُ مذون بعد غدٍ فمتى تقول الدار تجمعنا[٥٣].

أنشده سيبويه بنصب " الدار " على أنها مفعول به أول للفعل "تقول " ، و "تجمعنا " المفعول الثاني ، وقد عمل "تقول" عمل "تظن " كونه في صيغة المضارع المسند إليه تاء المخاطب ، وقد سبق بمتى الاستفهامية ، ولم يفصل عنه .

٣-علام تقول الرمح يثقل عاتقي إذا أنالم أُطْعنْ إذا االخيل سمرَّت[٥٤].

فالفعل "تقول" عمل عمل "تظن" حيث نصب مفعولين أولهما "الرمح" ، وثانيهما جملة :"يثقل" ، وقد جاء في صيغة المضارع المسند إلي تاء المخاطب موقعاً بعد أداة الاستفهام[٥٥] متصل.

٤- قول الكميت:

أجهالاً تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا [٥٦].

فقد عمل الفعل "تقول" عمل "تظن" مع توفر الشروط السابقة .

٥-أبعْد بُعْدٍ تقول الدار جامعةً شملي بهم أم دوام البعد محتوماً[٥٧].

والشاهد فيه أن الفعل "تقول" عمل عمل الفعل "تظن" فنصب المفعول الأول "الدار " والمفعول الثاني "جامعة".

المبحث الثاني : لغة بني سليم، ويتضمن ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أقوال النحاة في لغة بني سليم :

ذهب أكثر القبائل[٥٨] العربية وجمهورها[٥٩]إلى جواز إعمال القول عمل الظن كما نضى بيان هذا مفصلاً فيما سبق.

أما قبيلة بني سليم [٦٠]فلها في إجراء القول مجرى الظن مذهبان :

الأول : هو مذهب عامة العرب في جواز الإعمال إذا توفرت الشروط التي مضى بيانها ، وإليه أشار أبو حيان بقوله :قال صاحب البسيط :"إعمال القول عمل الظن وإن اجتمعت الشروط ، فنقول :أتقول زيدٌ فنطلق على الحكاية ، وكذا في لغة بني سليم ، ليس العمل متحتماً ، بل جائزاً ".[٦١]

الثاني : الإعمال مطلقاً ، واختلف النحاة في بيان هذا المذهب على قولين ، أولهما: أن القول لابد أن يكون بمعنى الظن ، أما شرط كون الفعل مضارعاً ، مسنداً إلى تاء الخطاب ، مسبوقاً باستفهام ، غير مفصول بأجنبي ، فلا يعتد به ، وأشار الشاطبي إلى هذا الرأي بقوله:"وزعم الشلوبين أن النصب بالقول إذا لم يكن فيه معنى الظن لاوجه له ، وأن بني سليم لا يعملون إلا على معنى الظن".[٦٢]

وقال السيوطي لدى حديثه عن لغة بني سليم : "اختلف النحاة هل يعملونه على معناه أو لا يعملونه حتى يضمن معنى الظن ، إليه ذهب ابن جني ".[٦٣]

أما القول الثاني فهو أن بني سليم يعملون القول معنى الظن مطلقاً وإن لم يتضمن معنى الظن كما ذكر ابن مالك سواء طان فعلاً ماضياً ، أو مضارعاً ، أو أمراً ، أو اسم فاعل ، أو مصدراً فيقولون :

قلتُ : زيداً منطلقاً ، ،أعميني قولك عمراً مضياً ، ، وأنت قائل بشراً كريماً ".[٦٤]

قال ابن يعيش عن إعمال القول عمل الظن :"ومنهم من يعمله عمل الظن مطلقاً من غير اشتراط شيء ، كما أن الظن كذلك وهي لغة بني سليم ".[٦٥]

استدل النحاة على إجراء القول مجرى الظن مطلقاً بلا شرط على لغة بني سليم بأبيات شعرية ، يمكنني أن أجملها في الشواهد التالية:

١- قول إعرابي صاد ضباً وأتى به أهله :

قالت وكنت رجلاً فطيناً هذا لعمر الله إسرائينا (٦٦)

ف"هذا" مفعول أول لقالت و"إسرائينا" مفعول ثانٍ ، علماً بأن الفعل عمل النصب في المفعولين ولم يتوفر فيه شرط واحد من شروط الإعمال لدى عامة العرب ".

٢-قول الحطيئة :

إذا قلت أني آئب أهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر (٦٧).

والشاهد فيه قوله: قلت "أني آئبٌ" ، حيث أجرى الفعل مجرى "ظننتُ" ، والدليل على ذلك أن الهمزة في "إن" رويت بالفتح ، والحرف الناسخ مع معمولها سدت مسد مفعولي "قلتُ" .

٣- قول امرئ القيس :

إذا ماجرى شَأوَي وابْتَلَّ عِطفُهُ تقول هزيز الريح مرَّتْ بِأَثأبِ(٦٨).

والشاهد في قوله : "تقول هزيز ... مرت " ، حيث استعمله الشاعر بمعنى "تظن" من غير أن يتقدمه استفهام في بيان أن لغة بني سيم تقوم على جواز إعمال القول عمل الظن يمكن رده في ضوء :

١-الشاعران ليسا من المنبتين إلى بني سليم فالحطيئة شاعر من قبيلة ...(٦٩)

٢- قد يقال إن القبائل قد تستعمل في كلامها لغات القبائل الأخرى ... انظر كلام إليسلمي .

الرد: قد يكون هذا صحيحاً ، لكن يكمن أن دليل ... خاصة إذا علمنا أن الشاهدين الشهيرين تعددت في روايتهما أقوال النحاة .

<u>المسألة الثانية :</u> القول المختار فيما جاء على لغة بني سليم.

إن الرأي الذي أختاره فيما جاء على لغة بني سليم هو أن إجراء القول مجرى الظن بغير شروط لهجةٌ غير فصيحة من لهجات عوام بعض بطون قبيلة سليم ، والذي دفعني إلى هذا الاختيار مايأتي :

<u>أولاً:</u> ينتسب بنو سليم إلى قبيلة قيس عيلان(٧٠) ، وهي إحدى القبائل العربية التي اتفق علماء النحو أن كلامها مصدر من مصادر الاحتجاج النحوي كما صرح بذلك

الفارابي[٧١] ، ومع ذلك لم أقف على شاهد شعري واحد لشاعر من شعراء بني سليم جاء فيه إعمال القول عمل الظن بلا شروط ، علماً بأن النحاة المتقدمين[٧٢] والمتأخرين استشهدوا بشعراء سلميين في مسائل نحوية وصرفية كثيرة ، ومنْ من النحاة لم يقرأ قول العباس بن مرداس :

أكُرَّ على الكتيبةِ لا أبالي أفيها كان حَتْفِي أم سواها[٧٣]

وقوله :

أبا خراشة أمَّا أنت ذا نَفَرِ فإنَّ قومي لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ(٧٤)

وقول ابنه أنس :

لا نسب اليوم ولا خُلَّةٌ اتسع الخرْقُ على الرَّافِعِ (٧٥)

وقد يقول قائل : لعل إجراء القول مجرى الظن ورد في قراءة من قراءات القرانية ، أو ذكر في قراءة لأبي عبدالرحمن السلمي [٧٦].

وهذا القول _ فيما أطلعت عليه وقرأته _ ليس له شاهد واحد يؤيده من القراءات القرآنية عموماً أو من قراءة أبي عبدالرحمن السلمي خصوصاً ، وذلك لما يأتي :

أ- إن النحاة الذين تيسر لي الاطلاع على مؤلفاتهم لم أجد واحداً منهم يستشهد بالقراءة الواحدة لأبي عبد الرحمن السلمي أو غيره لدى حديثه عن هذه المسألة النحوية.

ب- تضم المكتبة العربية كتباً وبحوثاً حديثه تعد من المراجع المهمة في القراءات القرآنية ونسبتها إلى أصحابها ، مع ذكر الأبواب والمسائل النحوية التي تدخل فيها ، ومنها :

١) معجم القراءات القرآنية : من إعداد : د- أحمد مختار عمر ، و د- عبدالعال سالم مكرم ، وقد جاء في ستة مجلدات .[٧٧]

٢) التوجيهات النحوية والصرفية لقراءة أبي عبدالرحمن السلمي :د- الحسيني محمد الحسيني القهوجي .

وفي ضوء قراءتي لهذه المراجع بتركيز وعناية لم أقف على قراءة واحدة جاءت على لغة بني سليم أو غيرها من لغات القبائل العربية من حيث إعمال القول عمل الظن بلا شروط .

ثانيا: إن الشواهد الشعرية التي استد بها النحاة على جواز إجراء القول مجرى الظن على لغة سليم بلا شروط تكاد لا تتجاوز شواهد شعرية ثلاثة ، إضافة إلى رواية لغوية رواها سيبويه في كتابه عن الاخفش الكبير .

إما الشواهد الشعرية الثلاثة فيمكن الحديث عنها مفصلاً على النحو الآتي :

الشاهد الأول : قول أعرُبي : قالت : وكنتُ رجلاً فطيناً هذا لعمر الله إسرائينا(٧٨)

وهذا الشاهد الشعري لايعتمد عليه كدليل سماعي في إثبات هذه الظاهرة اللغوية ، وذلك لأمرين أحدهما : أن بعض النحاة أوّل هذا الشاهد وذلك بجعل " هذا " مبتدأ ، "إسرائينا" مضافاً إلى محذوف يقع خبراً ، وتقدير الكلام " هذا ممسوخٌ إسرائينا" ، فحدث المضاف ، وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن الكسره ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمى ".

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز ، وإن كان قليلاً في مثل ذلك (٧٩).

ثانيهما : أن قائله مجهول لا يعرف نسبه ، وإذا كان كذلك فكيف يستشهد به كدليل على أن قبيلة سليم تعمل القول عمل الظن بلا شروط ؟

الشاهد الثاني : قول أمرئ القيس :

إذا ماجرى شأويل وابتلّ عطفه تقول هزيز الريح مرّت بأثأبِ(٨٠)

وهذا الشاهد لا يقوم حجة على نسبة تلك اللغة لبني سليم ؛ وذلك لتعدد واختلاف رواياته ويمكن حصرها في روايتين :

الأولى : بنصب "هزيزَ " ، والثانية : برفعها "هزيزُ" ، وقد ورد الرفع في كثير من نسخ الديوان وذلك على التفصيل الآتي :

أ- ديوان أمرئ القيس : ص٣٤ ، تصحيح مصطفى عبدالشافي .

ب- ديوان أمرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري : ٣٨٧\١ .

ت- ديوان أمرئ القيس :ص٧٦ ، أعتنى به وشرحه عبدالرحمن المسطاوي .

ولم يذكر الشراح المحققون شيئاً عن الفتح على لغة بني سليم مما يدل على أن رواية النصب قد تكون رواية ضعيفة ، والدليل كما قال العلماء إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

الشاهد الثالث:قول الحطيئة :

إذا قلت أني آيبٌ أهل بلدة وضعتُ بها عنه الولية بالهجر (٨١)

وموضع الشاهد النحوي فيه قوله : إذا قلت أني آيبٌ بفتح الهمزة في "أني " على أنها مع معموليها سدت مسد مفعولي "قلت".

وقد يقول قائل : ألم تَرِدْ رواية أخرى بكسر همزة "إن" ؛ وذلك لإخراج قول الحطيئة من هذه المسألة ؟

والجواب أن النحاة الذين اطلعت على مصنفاتهم واحتجوا بقوله في باب إجراء القول مجرى الظن مجمعون على رواية فتح الهمزة في "أني " .

بقي أن أسأل في خاتمة الحديث في هذه الشواهد الشعرية : كيف يمكننا أن نفسر مجيء هذه اللغة في شعر أمرئ القيس (٨٢) إذا سلمنا بصحة رواية النصب في كلمة "هزيزَ" ، ويقول الحطيئة (٨٣) ، مع أنهما شاعران لا ينتسبان إلى القبيلة السلمية ؟

الجواب عن هذا السؤال – من وجهة نظري – أن هذا داخل في باب التقارض النحوي ، فقد تأتي على قبيلة عربية تأخذ من قبيلة أخرى لغتها أو لهجتها الخاصة بها فتقلدها في استعمالها في الجانب التركيبي ، وقد اشار ابن جني إلى هذه الظاهرة في كتابه الخصائص في قوله : "إن العرب –وإن كانوا كثر منتشرين ، فخلقاً عظيماً في أرض الله- غير متحزبين ولا متضاغطين ، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة ، فبعضهم يلاحظ صاحبة ، ويراعي أمر لغته كما يراعي ذلك من مهم أمره ، فهذا هذا ".(٨٤)

أما الرواية التي اعتمد عليها النحاة في الحديث عن إعمال بني سليم القول عمل الظن بلا شروط فقد رواها سيبويه في الكتاب بقوله :

"وزعم أبو الخطاب الأخفش ، وسألته عنه غير مره أن ناساً من العرب الموثوق بعربيتهم ، وهم بنو سليم يجعلون باب " قلتُ" أجمع مثل "ظننتُ" .(٨٥)

وقول أبي الخطاب الأخفش الكبير يمكن حمله – فيما أرى – أن الذين يجرون القول مجرى الظن من بني سليم عوامهم ، وليس فصحائهم ، والدليل على ذلك أن هذه اللغة لم ترد في القراءة القرآنية ، أو نصٍ شعريٍ فصيح منسوب إلى شاعر سلمي واحد ، أو نصٍ نثري كذلك نقل عن فصيح من فصحاء بني سليم ، ومما يرجح رأيي هذا :" ماذكره ابن سيده :"أن الكسائي قال "نمى ، ينمي " ، ولم أسمع "نمى ، ينمو " بالواو إلا من أخوين من بني سليم ، قال : ثم سألتُ عنه جماعة بني سليم فلم يعرفوه بالواو ، وهذا دليل على كثرة ما سمع من بني سليم سواء من فصحائهم أو عوامهم " (٨٦).

وفي ضوء ماسبق بيانه أن إجراء القول مجرى الظن بغير شروط لغة لبعض عوام بني سليم وهي لغة ضعيفة شاذة لا يجوز القياس عليها .

الهوامش

١) شرح الكافية الشافية :٥٦٨٢\٢.

٢) ينظر في صفحة:

٣) ارتشاف الضرب :٢١٢٩\٤.

٤) ارتشاف الضرب:٢١٢٩\٤ ، وشرح التصريح :٢٦٤\١.

٥) النكت على سيبويه :٢٥٤\١.

٦) شرح الجمل : ، وارتشاف الضرب :٢٦٤\٤.

٧) النكت على سيبويه :٢٥٤\١-٢٥٥.

٨) همع الهوامع: ٢٥٦٦\١، وشرح التصريح: ٢٦٤\١.

٩) ارتشاف الضرب:٢١٢٩\٤.

١٠) البيت لأعرابي صاد ضباً فجاء به إلى أهله ،فقالت له امرأته : هذا لعمر الله إسرائيل ، أي ما مسخ من بني إسرائيل ، ينظر في الشاهد في :شرح التسهيل :٩٥\٢، المقاصد الشافية : الشاطبي ٥٠٣\٢ ، شرح ابن عقيل :٤٥٠\١ ، وهمع الهوامع :٥٦٦\١، وشرح المكودي : ٥٥\١.

١١)منحة الجليل :٤٥٠،٤٥١\١.

١٢)الأنفال :٦٧.

١٣)شرح ابن عقيل :٤٤٩\١ ، وشرح المرادي :٣٩٤\١ ، وسيأتي بيان ذلك مفصلاً لدى الحديث عن لغة بني سليم.

١٤)لمزيد من التفاصيل في هذه المسألة ينظر في : الكتاب: ١٢٢\١ ،١٢٣ ،الحلل للبطليوسي ص٣٥٩ ، شرح المفصل :٣٢١\٤ ، تحقيق: إميل يعقوب ، أوضح المسالك :٣٢٧\١ ، المقاصد الشافية :٤٩٩\٢ ، شرح التسهيل : ٩٥\٢ ، شرح التصريح :٢٦٣\١ ، شرح الكافية : الرضي ٢٨٩\٢.

١٥)المقاصد الشافية : ٤٩٩\٢ ، وينظر أيضاً في ارتشاف الضرب ٢١٢٧\٤.

١٦)ينظر في شرح الكافية للرضي : ٢٨٩\٢ ، أوضح لامسالك:٣٢٧\١ ، ارتشاف الضرب:٢١٢٧\٤ ، وشرح التصريح :٢٦٢\١ .

١٧)أوضح المسالك :٣٢٧\١١ ، وينظر في رأيه أيضاً في همع الهوامع :٥٦٨\١١ ، وشرح التصريح :٢٦٢\١١.

١٨)ارتشاف الضرب :٢١٢٨\٤ ،٢٢٢٩ .

١٩)همع الهوامع : ٥٦٨\١١ ، وينظر أيضاً في أوضح المسالك: ٣٢٧\١١.

٢٠)ارتشاف الضرب : ٢١٢٧\٤ .

٢١)قال المحقق عبدالسلام هارون –رحمه الله– معقباً على هذه الجملة :"أي لم تستعمل "قال" بمعنى "أظنُ " إلا على صورة أتقولُ ، هامش الكتاب ج١ ١٢٢\.

٢٢)الكتاب الجزء الأول ج١٢٢\ ،١٢٣ .

٢٣)ينظر في هذا الشرط في الحلل للبطليوسي : ٣٥٩ ، ارتشاف الضرب :٢١٢٨\٤ ، أوضح المسالك :٣٢٧\١١ ، وهمع الهوامع :٥٦٨\١١ ، وشرح المرادي : ٣٩٣\١١ ، وشرح التصريح : ٢٦٧\١٢ ، وحاشية الصبان : ٥٢\١٢ .

٢٤)شرح التسهيل :

٢٥)أي الحاضر .

٢٦)ارتشاف الضرب : ٢١٢٨\٤ .

٢٧)ديوان عمر بن أبي ربيعه ٤٣٤ ، وينظر في الشاهد في الكتاب ٦٣\١١ والمقتضب :٢٤٩\٢ ، رصف المباني :١٨٢ ، أوضح المسالك:٣٢٧\١١ ، وشرح المفصل :٣٢٠\٤ ، تحقيق : يعقوب ، المقاصد الشافية : ٥٠١\٢ ، وشرح التصريح :٢٦٢\١١ .\

٢٨)ينظر في هذا الشرط في الحلل للبطيلوسي ص١٣٥٩ ، وشرح المفصل :٣٢١\٤ ، تحقيق : إيميل يعقوب ، وشرح الكافية الشافية: ٢٨٩\٢ ، الجمل في النحو :الزجاجي ٣٢٧ ، حاشية العليمي على التصريح : ٢٦٢\١١ ، وشرح التصريح :٢٦٢\١١.

٢٩)أوضح المسالك :٣٢٨\١١.

٣٠)كتاب :١٢٣\١١.

٣١) أوضح المسالك : ٣٣٠\١١ ، وشرح التصريح :٢٦٣\١١ ،وينظر في ارتشاف الضرب : ٢١٢٨\٤ ، وشرح التسهيل :٩٦\٢ ، توضيح المقاصد والمسالك :٣٩٢\١١ ،

أوضح المسالك:١١\٣٣٠ ، وهمع الهوامع :١١\٥٦٨ ،وشرح التصريح :١١\٢٦٣ ، وشرح المكودي :١١\٥٥.

٣٢) المقاصد الشافية : الشاطبي ٢\٤٩٨،٤٩٧ .

٣٣) ارتشاف الضرب :١٤\٢١٢٨.

٣٤)همع الهوامع :١١\٥٦٨ ، وينظر في شرح التصريح :١١\٢٦٣.

٣٥) ينظر في الشاهد في ديوان الكميت:٣٩١٣ : الكتاب :١١\١٢٣ ، المقتضب :٣٤٩\٢ ، شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور :٢\٤٦٣ ، التبحرة والتذكرة :١١\١١٨ ، شرح الكافية الشافية :٢\٥٦٨ ، وشرح التسهيل :٢\٩٦ ، المقاصد الشافية :٢\٥٠١ ، شرح المفصل :١٤\٣١٩، تحقيق:إميل يعقوب .

٣٦) صحيح البخاري :ص،كتاب الاعتكاف ، باب الأجنبية في المسجد.

٣٧) ينظر مفصلاً في الشاهد وإعرابه في :شواهد التوضيح :ص٩٢.

٣٨) ينظر في هذا الشاهد في : المغني :٩٠٩ ، والمقاصد الشافية : ٢\٥٠٠ ، وشرح التسهيل : ٢\٩٦ ، وهمع الهوامع :١١\٥٦٨.

٣٩) شرح المفصل :١٤\٣٢١ ، تحقيق :إميل يعقوب ، وينظر في :ارتشاف الضرب :١٤\٢١٢٨ ، والمقاصد الشافية :٢\٤٩٨ ، أوضح المسالك :١١\٣٣٠ ، شرح التصريح :١١\٢٦٣ .

٤٠) ينظر في ارتشاف الضرب :١٤\٢١٢٨ ، وهمع الهوامع :١١\٥٦٨ ، وشرح المرادي :١١\٣٩٣ .

٤١)الكتاب :١١\١٢٤.

٤٢)شرح التسهيل:٢\٩٦.

٤٣)شرح الشاطبي :٢\٥٠٦.

٤٤)ديوان عمرو بن معدي يكرب ٤٤، شرح التسهيل :٢\٩٥ ، المغني :١٩١ ، همع الهوامع :١١\٥٦٧ ، أوضح المسالك :١١\٣٢٨ ، التصريح : ١١\٢٦١ .

٤٥) أي إلحاق القول بالظن .

٤٦) شرح التسهيل :٢\٩٦.

٤٧) شرح الكافية الشافية :٥٦٨\٢ ، وينظر في :ارتشاف الضرب :٢١٢٧\٤ ، والمقاصد الشافية :٤٩٦\٢ ، وشرح المرادي :٣٩٢\١.

٤٨) صحيح البخاري :ص كتاب الاعتكاف ، باب الأجنبية في المسجد ، وينظر في : شواهد التوضيح ص٩٢ .

٤٩) وينظر في شواهد التوضيح ص١٥٠ .

٥٠)همع الهوامع :٥٦٨\١ ، وشرح التصريح :٣٦٣\١.

٥١) ديون هدية بن خشرم : ١٣٠ وينظر في : شرح التسهيل : ٩٥\٢ ، وهمع الهوامع : ٥٧٧\١ ،وشواهد التوضيح : ٩٢ ، وشرح ابن عقيل : ٤٤٧\١ ، والمقاصد الشافية : ٥٠١\٢ .

٥٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣٩٤ ، الكتاب ١٢٣\١.

٥٣) البيت لعمرو بن معد يكرب وقد تخريجه في صفحة من البحث.

٥٤)(علام) ، على : حرف جر والمجرور "ما" الاستفهامية ، ولكن حذفت ألفها لدخول الجار عليها .

٥٥) مضى تخريجه والحديث عنه في صفحة من البحث .

٥٦) مضى تخريجه والحديث عنه في صفحة من البحث .

٥٧) شرح المرادي :٣٩٢\١.

٥٨) المقاصد الشافية :٤٩٦\٢.

٥٩) ب

٦٠) ارتشاف الضرب :٢١٣١\٤.

٦١) المقاصد الشافية : ٥٠٤\٢.

٦٢) همع الهوامع :٦٦٦\١ .

٦٣) شرح الكافية الشافية :٥٦٧\٢.

٦٤) شرح المفصل :٣٢١\٤ ،تحقيق د-إميل يعقوب وينظر في بيان لغة بني سليم وإجرائهم القول مجرى الظن بلا شرط في : ارتشاف الضرب ٢١٢٧\٤ ، المقاصد الشافية : ٥٠٨\٢ ، وأوضح المسالك : ٣٢٥\١ ، شرح ابن عقيل :٤٥٠\١ ، وشرح التصريح :٢٦١\١ ، وشرح المكودي :٥٥\١.

٦٥) البيت لأعرابي صاد ضباً فأتى به أهله ، فقالت له امرأته : هذا لعمر الله إسرائيل أي هو مامسخ بني إسرائيل ، وينظر في الشاهد في : شرح التسهيل :٩٥\٢ ، المقاصد الشافية :٥٠٣\٢ ، شرح ابن عقيل :٤٥٠\١ ، همع الهوامع :٥٦٦\١.

٦٦) البيت للحطيئة في ديوانه يصف فيه بعيره بالسرعة ، ، آئبٌ :راجع ، الولية : هي البرذعة ، وقيل : مايوضع تحتها ، الهجر : نصف النهار عند اشتداد الحر ، ينظر في الشاهد : في شرح جمل الزجاجي :٤٦٤\٢ ، وشرح التسهيل :٩٥\٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٦٧\٢ ، وشرح ابن عقيل :٣٢٦\٢ ، وأوضح المسالك :٣٢٦\١ ، وشرح التصريح :٢٦٢\١ ، وخزانة الأدب :٤٤٠\٢ .

٦٧) ينظر في البيت في ديوان امرئ القيس ص٤٩ والشاعر يصف فيه فرساً ، وتأوين :مثنى شأو ، وهو الشوط ، عطفه : جانبه ، وأرادبه أنه عرق ، هزيز الريح : دويها ، أثأب :اسم جنس جمعي ، واحدة : أثأبة : وهي الشجرة ، والريح إذا مرت بالشجرة سمعت دويها عاليا ، وينظر في الشاهد في :شرح جمل الزجاجي :٤٦٤\٢ ، وأوضح المسالك: ٣٢٥\١ ، وشرح التصريح :٢٦١\١ ،٢٦٢ .

٦٨) ب

٦٩) ب

٧٠) ينظر في نسب بني سليم :جمهرة أنساب العرب :ومعجم قبائل العرب :رضا كحالة :٤٤٣\٢.

٧١) المزهر : ٢١١\١ ، والاقتراح في أصول النحو : السيوطي ،ص١٦٢.

٧٢) من ذلك أن سيبويه في الكتاب استشهد بشعر خمسة شعراء ينتسبون إلى قبيلة سليم ، وهم :العباس بن مرداس ، وأنس بن العباس ، وخفاف بن ندبة ، والخنساء ، وزياد بن واصل ، ينظر في كتاب : شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص٢٨٩ .

٧٣) ينظر في الشاهد في : ديوان بن العباس بن مرداس :١١٠ ، وشرح التسهيل :٣٧٧\٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٢\٣ ، والشاهد في قوله :أم سواها " حيث حذف حرف الجر " في".

٧٤) ينظر في الشاهد في ديوانه :ص١٢٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٨\١ ، وشرح ابن عقيل :٢٩٧\١ ، والشاهد فيه قوله : "أمَّا أنت ذا نفرٍ " حيث حذف "كان" وعوذ

عنها "ما" الزائدة ، وأدغمها في نون "أن المصدرية "وأبقى اسم "كان" وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قله : "ذا نفر".

٧٥) ينظر في الشاهد في : التبصرة والتذكرة :٣٨٩\١١ ، وشرح ابن عقيل :٤٠٠\١١ ، والمغني :٢٩٨ ، وشرح التصريح :٢٤١\١١ ، والشاهد النحوي فيه "ولا خلةً" حيث نصب على تقدير أن تكون "لا" زائدة للتأكيد ، ويكون "خلة" معطوفاً بالواو على محل اسم "لا" وهو "تسب".

٧٦) اسمه : عبدالله بن حبيب أبو عبدالرحمن السلمي ، ولد في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولأبيه صحبة ، أقرأ القرآن الكريم في مسجد الكوفة ٤٠ سنة ،وينظر في ترجمته مفصلاً : تاريخ الإسلام للذهبي : ٢٢٢\٣ومابعدها ، ومعرفة القراء الكبار ٥٢ ومابعدها ، البداية والنهاية :٦\٩ ، وطبقات الحفاظ : ١٩ .

٧٧) وكان اعتمادهم في تصنيف هذا المعجم على عشرا ت من المصادر الأساسية في كتب القراءات والتفسير.

٧٨) مضى تخريجه في صفحة

٧٩) منحة الجليل: ٤٥١\١١ .

٨٠) مضى تخريجه في صفحة

٨١) مضى تخريجه في صفحة وينظر في ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكين : ص١٤٨ ، تحقيق د- محمد أمين طه .

٨٢) أمرئ القيس شاعر من قبيلة كنده ينظر في نسبه مفصلاً في : ديوان أمرئ القيس للأعلم الشنتمري :ص٧ ، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين : اختيار الأعلم الشنتمري :ص٥ .

٨٣) خزانة الأدب : ٢٩٠\٣.

٨٤) الخصائص:١٥،١٦\٢.

٨٥) الكتاب : ١٢٤\١١.

٨٦) المحكم والمحيط الأعظم : ابن سيده ١٠ \٥٠٨ .

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبوحيان الأندلسي ، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخنجي ، القاهرة ، الطبعة ١ ، ١٤١٨هـ.

٢- الاقتراح في أصول النحو السيوطي ، تحقيق : د-محمود فجال ، مطبعة الثغر ، الطبعة ١ ،١٤٠٩ هـ بيروت.

٣- أوضح المسالك لألفية لابن مالك : ابن هشام الأنصاري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة ٦ ،١٩٨٠م.

٤- البداية والنهاية : ابن كثير ، تحقيق : د- أحمد أبو ملحم وزملائه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة ١ ،١٤٠٥ هـ.

٥- تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والإعلام : الذهبي ، مكتبة القدس ، مصر ، ١٣٦٨ هـ.

٦- التبصرة والتذكرة : الصيمري ، تحقيق :د- فتحي أحمد علي الدين ، نشر مركز البحث العلمي زإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، الطبعة ١ ، ١٤٠٢ هـ.

٧- توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك : المرادي ، شرح وتحقيق :د- عبدالرحمن سلمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، الطبعة ٢ بدون .

٨- الجمل في النحو الزجاجي ، تحقيق : د-علي توفيق علي الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة ٤ ، ١٤٠٨هـ.

٩- جمهرة أنسام العرب : ابن حزم الأندلسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م.

١٠-حاشية الصبان: على الأشموني ، تحقيق : محمود الجميل ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، الطبعة ١ ، ١٤٠٣ هـ .

١١- حاشية العليمي على شرح التصريح : دار إحياء الكتب العربية ، بدون.

١٢-الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : البطليوسي تحقيق : سعيد عبدالكريم سعودي ، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨٠م.

١٣-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبدالقادر البغدادي ، تحقيق وشرح : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، القاهرة ، بدون.

١٤- الخصائص : ابن جني تحقيق : محمد علي نجار ، القاهرة ، ١٩٥٢ م .

١٥- ديوان امرئ القيس :

أ- تحقيق : مصطفى عبدالشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٥ هـ.

ت- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري ، تحقيق : أنور أبوسويلم ومحمد علي الشوابكة ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، ط١ ، ١٤٢١هـ.

ث- ديوان امرئ القيس : اعتنى به وشرحه عبدالرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ.

١٦-ديوان الحطيئة : من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشباني ، شرح أبي سعيد السكري ، ودار صادر ، بيروت ، ١٩٦٧م.

١٧-ديوان العباس بن مرداس : جمعه وحققه :-يحيى الحيوري ، بغداد ،١٩٦٨ م.

١٨-ديوان عمر بن أبي ربيعة : دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦م.

١٩-ديوان عمرو بن معدي كرب : صنعة هاشم الطعان ، بغداد ،١٩٠٧ م.

٢٠-ديوان هدبة بن خشرم : تحقيق : د-يحيى الحيوري ، منشورات دار القلم ، الكريت ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ.

٢١-رصف المباني في شرح حروف المعاني : المالقي ، تحقيق :د-أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ،١٤٠٥هـ.

٢٢-شرح التسهيل : ابن مالك ، تحقيق :د-عبدالرحمن السيد ، ود: محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون.

٢٣-شرح التصريح على التوضيح : الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، بدون.

٢٤-شرح جمل الزجاجي :ابن عصفور ، تحقيق : د-صباح أو جناح ، طبع وزارة الأوقاف العراقية ، ١٤٠٠هـ.

٢٥-شرح شواهد التوضيح والتصحيح : ابن مالك ، تحقيق : محمد عبدالباقي ، بيروت .

٢٦-شرح الكافية الشافية :ابن مالك ، تحقيق :د-عبدالمنعم الهريدي ، نشر مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ.

٢٧-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ، مكتبة السعادة ، القاهرة ، ط١٤ ١٣٨٤هـ.

٢٨-شرح المفصل : ابن يعيش ، قدم له ووضح فيها مفارسه : د-أيميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .

٢٩-شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ابن العماد ، شعر هدية بن خشرم العذري : تحقيق : يحيى الحبوري ، منشورات دار العلم ، بيروت، ط٢ ، ١٤٠٦هـ.

٣٠-شواهد الشعر في كتاب سيبويه :د-خالد جمعة ، مكتبة دار العزوبة ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٠هـ.

٣١-المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده ، تحقيق : عبدالحميد هنداوي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ،٢٠٠٠م .

٣٢-مختصر صحيح البخاري : الزبيدي تحقيق : ابراهيم بركة ، دار النقائر ، بيروت ، ط١ ، ١٣٠٥هـ.

٣٣-المزهر في علوم اللغة وآدابها : السيوطي ، شرح وتعليق : محمد جاد المولى ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، حيدر، بيروت ، ط١٤١٢هـ.

٣٤-معجم قبائل العرب القديمة والحديثة : عمر رضى كحالة ، الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٢م.

٣٥-معجم القراءات القرآنية :د- أحمد مختار عمر ، ود- عبدالعالم سالم مكرم ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٩٧م .

٣٦-معرفة القراء الكبار : الذهبي ، تحقيق : بشار عواد معروف وآخرون ، مؤسسة الرسالة .

٣٧-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، الشاطبي ، الجزء ٢ ، تحقيق: د- محمد البنه جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ.

٣٨-المقتضب للمبرد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عليمه ، دار التحرير للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٣٥هـ.

٣٩-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، دار التحرير للطباعة والنشر ، القاهرة ،١٣٨٥هـ.

٤٠-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق :د-ماز المبارك وزميله ، دار الفكر ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٧٩ م.

٤١-منحة الجليل تحقيق:شرح ابن عقيل محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة ، ط١٤ ، ١٣٨٤هـ .

٤٢- النكت على كتاب سيبويه الأعلم الشمنتري تحقيق :دزهير سلطان ، الكويت ، ١٤٠٧هـ.

٤٣-همع الهوامع : شرح جمع الجوامع السيوطي ، تحقيق :د- عبدالحميد هنداوي ، المكتبة التوقيضيه ، القاهرة .

الخاتمة

الحمدلله الذي يسر لي اتمام هذا البحث على هذه الصورة ، وها أنا ذا في خاتمته أسجل أهم النتائج التي توصلتُ إليها .

١- أظهر البحث أن لبني سليم مذهبان في إجراء القول مجرى الظن ، أولهما :موافقتهم لمذهب عامة العرب في جواز الإعمال بشروط ، وثانيهما : تفردهم بجواز الإعمال بلا شروط .

٢- أثبت البحث أنه ليس هناك شاهدٌ شعري واحد لشاعر من شعراء بني سليم جاءت لغة إجراء القول مجرى الظن بلا شروط على لسانه .

٣- أفاد البحث أنه لم ترد قراءة قرآنيه واحدة على لسان القارئ أبي عبدالرحمن السلمي أو لغيره عمل فيها القول عمل الظن بلا شروط .

٤- أفاد البحث أن الشعراء الذين جاءت على ألسنتهم لغة الإعمال بلا شروط ، أحدهم مجهولٌ نسبه ، والثاني: هو عمرو بن ربيعه ، والثالث:هو الحطيئة ، وهذه الشواهد الشعرية لا تقوم وحدها دليلاً كافياً على جواز الإعمال لإمكان ردها ، وعدم الاعتماد عليها في إثبات صحة هذه اللغة .

٥- ذهب البحث إلى أن إجراء القول مجرى الظن بلا شروط عند بني سليم ، هي لغة ضعيفة لبعض عوامهم ، تحفظ ولا يقاس عليها .